نص ورقة عمل مقدمة من عدي صدام حسين

الى الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني المخصصة لمناقشة قرار مجلس الامن الدولي المرقم (1441)

بسم الله الرحمن الرحيم

رفاقي واخواني اعضاء المجلس الوطني..

يمر العراق او بالاصح الامة العربية بظرف تاريخي دقيق ذلك ان ما سيترتب عليه من نتائج وانعكاسات سواء على الجانب السلبي او الايجابي ستظهر له ليس فقط انعكاسات وانما تأثيرات مباشرة قد تكون بنفس المستوى اذا لم تكن أشد واخطر اتجاه الاقطار العربية عموما وعلى وجه التحديد السعودية بالدرجة الاولى تتزامن معها سورية بالدرجة الثانية، واما تتفوق عليهما او تليهما الاردن هذا ما يخص المنطقة العربية أما ايران فعليها تأثير مباشر وتليها تركيا في موضوع التيار الاسلامي وادخالها في دوامة من الصراعات حتى وان لم ترتق الى مستوى التهديد الحالي والمباشر الذي نتعرض اليه وهو ما لسنا في صدده هنا ، فان من المهم ايضا ان نثبت موقفنا الحقيقي في هذا الجانب، وعملية تثبيت الحقيقة في مستوى كهذا ترتقي إلى مستوى الاهمية التاريخية او الاهمية المباشرة حيث مسؤوليتنا امام الرئيس الوالد الحبيب القائد صدام حسين من خلال استدعائه المجلس الوطني لعقد جلسة استثنائية في موضوع له الاولوية في درجة الاهمية الكبرى في مثل هذا الظرف الذي سبق وان اشرنا اليه. هنا يجب علينا ان نؤشر ما لنا وما علينا فموقفنا في هذا الشأن وحتى لا نقلب صفحة على الموضوع فأننا سنذكر في بادىء الكلام ما علينا وهو ما يلي: ان اتجاهاتنا التجارية الاساسية هي ان كل العقود التي وقعت لبعض الدول مثل روسيا التي سميت باتفاقية القرن بالنسبة لهم فان هذه الاتفاقيات وقعت للتأثير السياسي، يعني استخدام الجانب الاقتصادي في التأثير على الجانب السياسي في قراراتها وتوجهاتها في التعامل مع قضيتنا. وفي بعض دوائر العمل الضيقة في الجانب السياسي نعرف ان نسبة معينة من العقود كانت تمنح لهذه الدولة او تلك حتى نرضي وزير الخارجية الفلاني لانه يملك شركات او رئيس الوزراء الفلاني وكذلك الحال لاخرين مثل رئيس الدولة الفلاني لانه يملك شركات في الدول الاجنبية التي اعطيناها الافضلية التجارية وجانب منها ينطبق ايضا على اقطار عربية في التعامل ولا نريد هنا ان نسرد الاسماء حتى وان كانت هذه وثيقة من وثائق المجلس الوطني لان هذا يدخل ضمن باب الامانة واهمية الحفاظ على المسميات الخاصة بها ولانه غير جائز في العلاقات الدولية كذلك ايضا نحن لسنا بصدد التطرق لهذا الموضوع والولوج فيه. لكننا نريد ان نقول شيئا واحدا محددا مفاده: اما كان من الاجدر بنا بدلا من ان نأخذ (الكومة) أي الحصة كاملة ونعطيها إلى الجهة الفلانية ان نستخدم سياسة الخطوة خطوة ليس فقط في العمل السياسي وانما في الجانب الاقتصادي منه لكي نفهم اتجاهات السياسة المستقبلية بدلا من ان نضع (كومتنا) مرة واحدة على شيء معين وهو قرار مجلس

الامن من دون ان تكون لدينا مجسات مسبقة لقضايا ابسط منها حتى نتحسس منها واذا بنا نتعرض لنفس اللعبة التي حصلت في عام 1999 في الموافقة على القرار 1284وهي نفس الاطراف التي رفضت او التي كانت تريد ان تمتنع، هي نفسها التي تظاهرت بمحاولة استخدام (الفيتو) في حينها وهكذا كانت نفس الادوار للقرار 1441 عام 2002 ولكنها قد صادقت عليه.. سواء في الجانب العربي منه او الجانب الاجنبي كان من الاجدر عندما نتعامل اقتصاديا مع هذا الطرف او ذاك ان نستخدم مجسات استشعارية مسبقة لما قد يتخذ هذا الطرف من مواقف من دون المراهنة فقط على الفرصة الاخيرة واذا بنا نصل إلى موقف مفاجىء شمل حتى الموقف السوري نفسه. وهكذا كان الاجدر بنا ان تكون هذه المجسات وسائل استشعارية مستقبلية ليس فقط لكي نعرف، بل لتعطينا فرصة ان نحول ونقلل الضغط او نزيد الضغط او نفتح (الكيس) او ان نضغط (الكيس) وفق الموقف الذي تمنحه ايانا هذه المجسات التي اشرنا اليها، ولكي نختتم ما الذي علينا، اريد ان اقول شيئا واحدا وهو لنفرض لو اننا اعطينا الذي اعطيناه ولانقول كله جميعا مع العلم ان الذي اعطيناه إلى الشركات الغربية.، لان في الغرب لاتوجد دولة وخاصة مثل فرنسا وروسيا اوغيرهما ، بل توجد شركات نعطيها ما اعطينا اي تعاملنا الان لا يكون على صعيد الدول خاصة لاصحاب القرار لانه حتى ان كان تعاملنا على صعيد الدول مثل الصين التي لم تفعل شيئا أي لم يكن لديها أي موقف بل العكس حيث كان موقفها مجاملا لامريكا على حسابنا في هذا الموضوع وحسب حساباتهم الخاصة المادية التي اساسها الميزان التجاري الذي يصل مستوى التبادل التجاري بين واشنطن وبكين إلى 4.. مليار دولار وهذا الرقم بالتأ كيد لانستطيع ان نصل اليه، اذاً فهم لم يأخذوا ما اعطيناه لهم في الجانب المبدئي فأصبح على حسابنا حيث كان للصين موقف ازاء قرار 1284في عام 1999 مظهرة في ان تقول (كلا) لكنها هذه المرة لم تظهر شيئا من ذلك بل على العكس، ففي زيارة الرئيس الصيني زيمين إلى امريكا وصل تقريبا إلى اتفاق في ان لا يقول نعم او لا ولكن في النهاية أي خلال التصويت قال نعم يعني انه تفوق حتى على الطلب الاميركي في هذا الجانب أي لم يكتف بموقف الممتنع او المتحفظ ، بل ذهبت الصين إلى أبعد من ذلك وصوتت مع القرار. القصد من هذا كله لو اننا تعاملنا مع الشركات ولا نريد ان نقول لو كانت كلها تضغط على دولها ولا نقول 75 % منها ولا حتى 50% او 25% لنقل لو كانت 20% او 15 % من مجموع ما منحناه لشركات اجنبية قد اعطيناه لاطراف لها علاقة مضادة او مؤثرة على رأس القرار في امريكا قد تكون من الديمقراطيين وربما من الجمهوريين المعارضين لهذا الموضوع.. فماذا كان يمكن ان يكون عليه الحال..، ولنقل 15% او 10% او 5% من الذي اعطيناه كما قد منحناه للانكليز وبنفس الطريقة ولنفس الاطراف التي ذكرناها ، ماذا يمكن ان تكون انعكاساته على ما هو عليه الحال الان. ولكن هذا لايعني بالضرورة ان هذا الكلام مهادنة لامريكا لانه بالنسبة لنا لدينا صراع مع امريكا سيستمر إلى 20 سنة قادمة بحكم الاختلاف العقائدي والديني والمبدئي فيما بيننا وبينهم لكن الغرب من جانب آخر يؤمن بالتقاء المصالح ولايؤمن بالموازين والحسابات التي نحسبها نحن في هذه الجوانب. اذاً وفق هذا المنطق نستطيع ان نسخرهم لخدمتنا من دون ان يكونوا هم قد استغلونا لخدمتهم في هذا الجانب. والنقطة الثانية والاخيرة ان حساباتنا ما يزال فيها جانب

من قصر النظر في التعامل وعلى سبيل المثال المانيا فدبلوماسيتنا لاتستطيع ان تقول لنا انها عملت على هذه الدولة لفترة طويلة، اذ لم يكن هناك عمل عليها. فالالمان ارادوا ان يخرجوا من حدودهم كدولة إلى اوربا في العمل العسكري فاختاروا البلقان وارادوا ان يخرجوا من اوربا نحو العالم فاختاروا افغانستان وارادوا ان يقولوا (لا) ولكي تنفصل سياستهم عن سياسة امريكا المهيمنة عليهم فاختاروا قضية يتعاطف شعبهم معها ولم يختاروها قضية في العمل السياسي فقط انما كانت كقضية ضمن الحالة الانتخابية منها لتكون اختيارا شعبيا للشريحة الغالبة من الشعب الالماني . وهي التي ربحتهم وربحت كفتهم في المجيء إلى السلطة حيث انهم بإمكانهم التفاوض بشأنها وهم فعلياً قالوا الـ (لا) التي يريدونها حتى وان كانت تحت هذا الغطاء وهذا الـ (لا) هو بداية (لاءات) كثيرة لكثير من القضايا التي تريدها المانيا بشكل مستقل عن السياسة الأمريكية حتى هنا ينتهي ما علينا،

أما الذي يجب ان يكون لنا و يتطلب منا كمجلس وطني أن نتخذ قراراً واضحا، في الرأي أن نوافق على قرار مجلس الامن موضوع نقاش هذه الجلسة الاستثنائية وفق مثبتات ومحددات ولا نستطيع ان نقول ضوابط لأن المبادأة في الاختيار ليست في أيدينا و انما التسميتين اللتين أطلقناهما هما الاجدر في هذا الجانب (مكرها اخاك لا مخيرا) وهنا يجب أن نستفيد من التحسس العربي و بداية الادراك و الفهم إلى حجم المؤامرة التي يتعرض لها جميع العرب والتي ستأتي مع الاسابيع او الشهور او ربما السنوات القادمة و يجب ان نرتقي بالرسميين العرب حتى وان كانوا لا يودون الارتقاء إلى مستوى مسؤوليتهم التاريخية و أمانتهم امام شعبنا العربي أي يجب ان نضع ضوابط لكي نوافق ... فلا تكن هناك موافقة على القرار ما لم تكن تحت سقف الخيمة العربية و ان لم تكن تحت سقف الخيمة العربية فتحت ما يسمى بالجامعة العربية وان يكون اولاً خبراء فنيين ومراقبين عرب يفهمون بالجانب النووي و الجانب الكيميائي والجرثومي وان كان بالإمكان أن نفرض أو نحصل من الأمم المتحدة حتى من الضباط العسكر من الجيوش العربية على اختلافها.. اذاً مراقبون و خبراء وضباط عرب كنقطة اولى اما النقطة الثانية فيجب ان نفهم عدونا -لأنه أعلنها بصريح العبارة - قال ان قرار الأمم المتحدة لا يعني ايقافه عن العمل العسكري، حيث ان بإمكانه ان يقوم بعمل عسكري في أي وقت وعلى أي خلاف مهما كبر أو صغر مع العراقيين في مخالفة للشروط حسب تفسيرهم وحتى من دون العودة إلى مجلس الامن ، ونحن هنا ايضا في المقابل عندما نعرف بوجود جرثومة معينة ومرض معين يسري في الجو فعلينا في المقابل ان نحضر علاجنا و نتخذ احترازاتنا ونهيأ العلاج و الإجراء اللازم لكل حالة فيجب أن نطلب من الأقطار العربية ما يلي :

1- قطع الامدادات النفطية فوراً عن الدول التي تنفذ الضربة العسكرية و العدوان على العراق و لكل دولة تسمح مطاراتها بشكل مباشر لإقلاع الطائرات الاجنبية أما الدول التي تمنح دعماً لوجستياً أي توافق على هبوط طائرات العدوان في مطاراتها في منتصف الطريق للتزود بالوقود مثل إيطاليا يفضل أن نقطع عنها النفط بشكل نهائي و لكن لا ضير الصحيح أن يكون القطع بنسبة 5.% تماشياً مع إمكانية العودة عن الخطأ.

2- يجب على الدول العربية ان لا تسمح بمرور أي قطعة سلاح من الممرات المختلفة المائية و الجوية التي تستخدم في العدوان على العراق. فالأقطار العربية التي تبدي تسهيلات و تسمح بالتحشد فيجب قطع المعونات و المساعدات العربية عنها و عدم ايجاد او توفير بدائل للوقود لها. فإذا استطعنا ذلك وهذا ما نفضله فذلك سيقدمنا ويعطينا واجهة أمام شعوب العالم و أمام الشعب العربي في سيرنا الى نهاية المطاف برغم قناعتنا ان شعوب العالم لا تستطيع أن تؤثر إطلاقاً على مصادر القرار الخاصة بها ان بقيت بنفس هذا المستوى من التظاهرات الا اذا ارتقت إلى مستوى التظاهرات التي عانت منها أمريكا في بداية السبعينيات فيصار إلى تغيير رئيسي مثل ما حدث في الحرب الفيتنامية في حينها و لأن أغلب الانتخابات قد انتهت في الدول ذات التأثير فنعتقد ان هناك لن يكون تأثير لهذه المظاهرات على مراكز القرار المختلفة أما بالنسبة إلى الشعب العربي حيثما كان على اختلاف مسميات أقطاره ففي تقديراتنا إن الشارع العربي سيكون له تأثير محسوس في حالة توجيه ضربة عسكرية للعراق وعندما يحدث الفعل و نحن نتكلم هنا عما يسبق الفعل لكن حتى الآن فإن الشارع العربي في مظاهراته عدا مصر العزيزة كما أسماها الرئيس القائد صدام حسين (حفظه الله و رعاه) بتاريخ 6/تشرين الاول 2002، خلال اجتماع سيادته مع عدد من المسؤولين و المقاتلين و الباحثين و الفنيين وعندما ورد اسم مصر قال سيادته: مصر العزيزة .. نعود إلى موضوعنا ونقول عدا المظاهرات في مصر العزيزة التي ارتقت إلى مستوى المسؤولية إلا إن الشارع العربي في مظاهراته لم يرتقِ إلى المستوى الاجنبي من المظاهرات التي حدثت في العالم شرقا وغربا ومع ذلك نصل إلى نهاية المطاف فالإمام علي (عليه السلام) لم يكن البادئ في الحرب كان يريد أن تبدأ المعركة من الجانب الضد قبل أن يبدأها هو و هذا هو ديدننا المستمر فحتى في عام 1991 لم نكن نحن أصحاب الرصاصة الاولى بل كنا ننتظر ان تنطلق الرصاصة الاولى من الجانب الاخر برغم معرفتنا بالتضحيات الكبيرة التي من الممكن أن تحصل و الامام علي (عليه السلام) أيضاً كان يعرف في المقابل حجم الخسارة التي ممكن أن يقدمها من خلال هذا الموقف لكنه كسب لاحقاً ما خسره عدوه معتقداً إنه ربح في حينها بالمقابل حيث نسير إلى نهاية المطاف في إظهار الجانب الإنساني لقضيتنا و مبدئيتنا فيما اذا توفرت هذه الشروط أي نعود إلى درس عام 1991 لما فوتنا ما كان في أيدينا من فرصة المبادئة . و الآن نعطي زمناً لدبلوماسيتنا في عملنا السياسي لكي تحقق هذه الشروط التي ذكرناها مسبقا واذا لم تحقق هذه الشروط يجب أن نكون نحن المبادئين في عملية الرفض و في عملية التعرض المسلح للجهة والجبهة التي تضمر لنا الشر أيا كانت على اختلاف الاسماء والمسميات والانتماءات وان لا ننتظر أن تطلق السهام باتجاهنا لكي نتصدى لها بدروعنا فنحن نعرف ان الامريكان جبناء و غادرون و ضباع لئيمي الطباع فعلينا أن نفوت الفرصة على اللئام..

رفاقي وإخواني أعضاء المجلس الوطني هذا هو موقفي بصفتي عضواً في المجلس الوطني أضعه أمامكم تاركاً الموضوع لكم وأنتم تضعون في رقابكم و أمام أعينكم المسؤولية التاريخية أمام شعبكم العراقي الصامد الصابر اولا و ثانياً أمام أمتكم العربية المجيدة و ثقة القائدالوالد الحبيب فيكم آخراً و ليس أخيرا.

و الله من وراء القصد

عدي صدام حسين

بغداد الاثنين 6/رمضان /1423ه

الموافق 11 تشرين الثاني 2002

العراق والتركة العثمانية

خالد القشطيني

لم تكن مخلفات الحكم العثماني على العراق قاصرة على طبخ الدولمة وقبض الرشوة وكلمات افندي وباشا وبك، وانما شملت ما هو اخطر من ذلك بكثير. بنتيجة النزاع الإيراني ـ التركي المستمر، استبعد الأتراك الشيعة من قيادات الجيش. وعندما تأسست المملكة العراقية لم يكن هناك أي ضابط شيعي في العراق. لسوء الحظ انتقل نفس النزاع الى المملكة ولا سيما بشأن شط العرب. ولثلاث مرات كاد العراق يدخل في حرب مع ايران. تحقق ذلك اخيرا في عهد صدام حسين. دخل في ذهن القيادة السنية ان ابناء الشيعة قد يتعاطفون مع اخوانهم الشيعة في ايران. اتخذوا ذلك ذريعة لاستبعاد الشيعة من الكلية العسكرية وقيادات الجيش واجهزة الأمن. هكذا اصبح الجيش والأمن بيد سنة متطرفين في طائفيتهم.

هذه مشكلة قلما فكر بخطورتها قادة المعارضة الحالية. سيقاوم هؤلاء الجنرالية أي تغيير في الحكم الى ايدي الشيعة. انتخابات او بدون انتخابات، حالما تظهر حكومة شيعية، سيستأنف هؤلاء السادة تقاليد الجيش العراقي بالزحف على مجلس الوزراء وطرد الحكومة القائمة. بالطبع سمعت كثيرا من الشيعة يتكلمون عن ضرورة تغيير قيادات الجيش. ولكن كيف؟ اهناك قائد فرقة يتسلم امرا بطرده او نقله او حتى نقل فرقته ولا يأخذ فرقته ويزحف على بغداد؟ وأين سيجدون العدد الكافي من الجنرالية الشيعة الذين يحلون محلهم؟ إعداد ضابط ركن اقدم يتطلب عدة سنوات من التدريب والدرس والخبرة الميدانية.

مثل ذلك اقول عن الجيش نفسه. فلا بد من تقليص القوات المسلحة ليتمكن العراق من نقل نفقاتها الى ميادين اعادة البناء والتنمية. هل سيضعف ذلك قدرة البلاد على الوقوف في وجه الأخطار الداخلية والخارجية؟ وما الذي سيحدث لعشرات الألوف من المجندين والضباط؟ اين سيمكن استيعابهم واعادة تأهيلهم للحياة المدنية؟ هل سيتقبل الضباط وقادتهم الأمر بتسريحهم دون مقاومة؟

هذا واحد من العوامل التي جعلتني اثير ضدي عواطف المتفائلين السذج بقولي ان عملية التغيير يجب ان تجري تحت هيمنة قوة اجنبية تسيطر على العراق لعدة سنوات وتتبنى في سيطرتها هذه سياسة حكيمة تدرجية متزنة

وتفرض على المتهورين والمتسرعين الصبر والتأني، الصفتين النادرتين في العراق. اقولها بكل صراحة وجرأة. اذا قام الغرب بتغيير النظام (وليس من غيرهم قادرا على ذلك) فلن يستطيع العراقيون اجتياز ما سموه بالمرحلة الانتقالية بسلام بدون يد اجنبية. بالطبع ستأخذ هذه القوة الأجنبية حصتها من ثروات العراق ولكن لكل خدمة اجرة وعلى العراقيين ان يدفعوا هذا الثمن لطيشهم.

واذا فقد السنة سيطرتهم ومراكزهم فلا يلومون الا انفسهم. لقد حكموا العراق بأسوأ صورة. سبعون سنة من المخانقات والتقاتل في ما بينهم كما لو كانوا شلة من الأطفال الصغار في دربونة الطنطل في سوق الجديد. سبعون سنة من النهب والفساد والاستغلال والاستهتار. سبعون سنة من الأنانية التي جرتهم الى التعسف والقمع الارهابي وازهاق الأرواح البريئة. نعم. لا يلومون الا انفسهم.

ستستطيع هذه القوة الأجنبية بفضل هيبتها وسطوتها واموالها ان تصون وحدة البلاد وسلامة حدودها وفرض التعهدات والالتزامات القديمة المتبادلة مع الدول المجاورة وحل سائر المشاكل الجوارية، بما فيها مسألة مياه الأنهر المشتركة بصورة سلمية تغني العراقيين عن ضرورة ادامة جيش جرار وتحمل ميزانيات عسكرية مرهقة. فليتحول العراق، ربما عبر عشر سنوات، الى واحة من الحياة المسالمة والبناء المفيد والانسجام الاجتماعي المتسامح والحكم الديمقراطي العقلاني. فليتحول العراق الى مثال يحتذى في عموم الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. فليستعد العراق تراثه القديم القائم على العلوم والرياضيات والعقلانية وحرية الفكر والإبداع الفني.

(الشرق الاوسط، 19 ديسمبر 2002)